

أمام تنامي التعليم الخاص وتشجيعه ، هل تقدم المؤسسات الخاصة تعليما جيدا لتلامذتها ؟

تقديم :

أثارت التوجهات الحكومية الرامية الى دعم التعليم الخاص ومنحه المزيد من الامتيازات ، في اطار سياسة تسعى الى رفع يد الدولة عن التعليم العمومي ، ردود فعل قوية من طرف الهيئات الحقوقية والنقابية كما أثارت تخوفات لذا الآباء والأمهات عن مستقبل التعليم العمومي وآفاقه ، في ظل تراجع الاهتمام بالمدرسة العمومية لصالح تنمية مصالح التعليم الخاص ، وتساءلت منظمات دولية عن وضعية الحق في التعليم ، أمام هذا التنامي السريع الذي تعرفه المؤسسات الخاصة ...وقد واكب هذه التساؤلات والتخوفات نقاش في بعض الأوساط حول مدى جدية هذا التعليم الخاص وحول الدور الذي يقوم به وفق الوظائف الأساسية المعروفة للمدرسة والتي حددها المجلس الأعلى للتعليم ضمن رؤيته الاستراتيجية وكما تحددها مختلف الأدبيات التربوية المعروفة .

وتحاول هذه الورقة اثارة النقاش حول احدى القضايا التي تقدم كتبرير لإعطاء الامتياز للتعليم الخاص والدفع به ليكون بديلا للتعليم العمومي ، ويتعلق الامر بمسألة الجودة . نتوقف عن هذا الموضوع ، مع التأكيد على ان التعليم حق اساس من حقوق الانسان لايمكن تفويته أو تحويله الى بضاعة للمتاجرة والربح .

1- بعض عوامل تنامي التعليم الخاص وتأثيرها على الحق في التعليم وتكافؤ الفرص :

يسلم الجميع بان الاستثمار في التعليم من طرف الحكومات هو الاستثمار الحقيقي من أجل التنمية البشرية والرقي الاجتماعي ونهضة الشعوب ، إلا ان سوء المسار الذي عرفته المدرسة المغربية العمومية وما ترتب عنه من مشاكل تمثلت في ضعف الوظيفة التربوية للمدرسة وتفاقم الهذر المدرسي وتراكم افواج الخريجين غير المؤهلين للاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد...كل هذا جعل المواطنين والمواطنين يتخوفون عن مستقبل بناتهم وأبنائهم لما يمكن أن يعيق مسارهم التربوي خاصة مع تزايد ظواهر العنف والغش وانعدام السلوك المدني ...ورغم أن هذه الأوضاع اصبحت واقعا يشترك فيه التعليم الخاص والعمومي ، إلا أن الجهات المسؤولة عمدت الى تشجيع التعليم الخاص الذي منحته كل التسهيلات ليصبح منافسا قويا للمدرسة العمومية وبديلا اجباريا لعدد كبير من الآباء والأمهات الذين أصبحوا يقدمون تضحيات اضافية ضخمة مقابل تسجيل ابنائهم في مؤسسات خاصة باهظة الثمن مما يضرب في العمق مسألة المساواة وتكافؤ الفرص ويمس بالحق في التعليم الجيد للجميع .

وتجدر الإشارة الى أن انتشار المؤسسات الخاصة وتزايد عددها جاء نتيجة التوجهات التي أعلنها الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي رهن جودة التعليم بأشكاله التمويلية ، وحدد جملة من الاجراءات لتشجيع التعليم الخاص والاستثمار فيه ، وهي توجهات اعتبرها العديد من المتابعين مجرد ترجمة محلية لتوصيات البنك الدولي ولمقتضيات الاتفاقية العامة للتجارة والتي كانت نتائجها كارثية على وضع التعليم في بعض بلدان العالم مثل الشيلي التي اعتبرها المختصون نموذجاً فاشلاً في مجال التعليم ، وللوقوف على مستوى تطور الاستثمار في التعليم الخاص عندنا يمكن الرجوع الى الاحصائيات الرسمية المتوفرة لدى وزارة التربية الوطنية ، والتي تبرز التزايد السريع الذي عرفته مؤسسات التعليم الخاص منذ الشروع في تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين

،..الأرقام المتوفرة لدى الجهات المعنية تبرز مدى التزايد الكبير الذي تعرفه مؤسسات الخواص خصوصاً في المدن الكبرى ، وحتى داخل هذه المدن نجدتها تتمركز داخل الأحياء التي يوجد بها سكان ذوي الدخل المتوسط او المرتفع نسبياً مما يبرز أهداف هذه المؤسسات التجارية .. هناك اقبال ادن على الاستثمار في التعليم الخاص جاء نتيجة الربح الذي يترتب عنه والتسهيلات التي قدمت لأصحابه وبالنظر الى الموقع الذي خصص للتعليم الخاص ضمن الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم حول اصلاح منظومة التربية والتكوين ، وكذا في المذكرة الاطار التي وضعتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ، حيث جعلته ضمن التدابير ذات الأولوية في تنفيذ البرنامج الاصلاحى لما بعد 2015 وكرمته بإبداعها لتسمية جديدة هي المؤسسات الشريكة ، نظراً لهذا فإنه يحق لنا ان نطرح السؤال عن مدى جودة الخدمات التربوية والتعليمية التي تقدمها المؤسسات الخاصة مقابل تلك الأثمنة والرسوم الباهظة التي تفرضها ، ومقابل الامتيازات التي تمنح لها

-2- - عن اية جودة يتحدثون :

وبما أن معايير الجودة المتوفرة لدينا ترتبط بمدى تحقيق الأهداف والكفايات المسطرة للمناهج الدراسية في شموليتها على مستوى المعارف والمهارات والمواقف والسلوك ، فإننا نتساءل مع الآباء عن مدى تحقق هذه الأهداف .

هل تعمل هذه المؤسسات الخاصة فعلاً على الرفع من تعلم اللغات لدى تلامذتها ؟ وهل تساهم في تطوير قدراتهم على التواصل بها كتابة ونطقاً ؟ هل تساهم في الرفع من مستوى التلاميذ في مجال الرياضيات والفيزياء وعلوم الحياة والأرض ؟ وهل تشجع المتعلمين والمتعلمات على الابداع وتنمية روح المبادرة والابتكار لديهم ؟ هل تساهم هذه المؤسسات الخاصة في تنمية الوعي النقدي والتفكير العلمي للتلاميذ ؟ وهل تساهم في تنمية روح المواطنة والسلوك المدني؟

هل تحقق هذه المؤسسات نتائج متميزة تجعل تلامذتها يعرفون تفوقاً في مسارهم بالتعليم العالى؟ وبصورة عامة ، هل يساهم التعليم الخاص فعلاً في التنمية التربوية بالبلاد؟ ماذا يميز مؤسسات التعليم الخاص عن التعليم العمومي ؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة تقتضي الوقوف عند القضايا التالية :

1- الولوج الى المؤسسة الخاصة ليس متاحاً للجميع : فإذا كانت المدرسة العمومية مفتوحة أمام جميع التلاميذ والتلميذات بدون استثناء أو تمييز ، فإن المدارس الخاصة لاتسمح بالتسجيل لكافة الراغبين في

الولوج اليها ، إذ تعتمد أسلوب الانتقاء القائم على معايير تختلف أهميتها من مؤسسة الى أخرى حسب قانون العرض والطلب ، وتستند هذه المعايير أساسا الى مستوى التلميذ وتفوقه وانضباطه ، حيث لا يقبل سوى المتفوقون الذين لا يتطلب تدريسهم أي مجهود اضافي ، حتى تظهر المؤسسة بمظهر جيد في السوق ، أما المعايير الأخرى فتتم من خلال معاينة التلميذ للوقوف على شكله وهندامه ومدى قابليته للضبط ، إذ يجب ان يكون التلميذ في بعض المؤسسات وسيما مقبول الطلعة ...وسريع الانضباط ولا مجال للاختلاف هنا ، أو قبول أطفال في وضعية اعاقة أو من ذوي الاحتياجات الخاصة ، شروط أصبح الجميع يعرفها ، تحيط بها هالة تجعل القبول في المؤسسة الخاصة بمثابة نجاح حققته الاسرة والتلميذ ، قبل ان يبدأ الاستنزاف المالي للأسر والتعذيب النفسي للتلاميذ .

2- تعتمد هذه المؤسسات الخاصة واجهات اشهارية لجلب الزبناء : فيما أن الربح المادي يعد من أولويات هذه المؤسسات الخاصة فقد أصبح أصحابها يتنافسون في تشييد بنايات ذات هندسة معمارية مميزة من حيث الشكل الخارجي وأحينا الداخلي و صباعة بعدة ألوان مكاتب متنوعة مع تشغيل مضيفات للاستقبال يتحدثن (فرنسية طبعا). لإثارة انتباه الزبناء مع العلم ان جل هذه المؤسسات ان لم أقل جميعها لا تتوفر على فضاءات تربية أو رياضية خاصة بها، بل تستغل الملاعب الرياضية لمؤسسات عمومية .. ناهيك عن انعدام اي مرفق للتنشيط الثقافي والتربوي أو الانشطة الغير صافية ، وهذا موضوع له مقال خاص .

3- اختزال جودة التعليم في شحن التلاميذ وإعدادهم للامتحان :

—: إن اقتصر المدارس الخاصة على تسجيل التلاميذ المتفوقين فقط ، يجعلها معفاة من المجهود الأساس الذي من أجله أحدثت المدارس ، وهو مجهود التربية والتعليم والرقى بالأطفال من مستواهم الأولي الى مستوى أعلى من حيث امتلاكهم للمهارات والمعارف والقدرات وفق ما يحدده المنهاج التعليمي لكل مرحلة دراسية .

وللوقوف على ما يحدث داخل هذه المؤسسات الخاصة التقينا مجموعة من التلاميذ يتابعون دراستهم بمؤسسات خاصة (تأهيلي)، بعضهم قضى المرحلة الإعدادية بمؤسسات عمومية وحصلوا على نتائج حسنة في امتحانات نهاية التعليم الإعدادي وقرروا الانتقال الى مؤسسة خاصة ، لاحظنا أنه لم يحدث أي تغيير لديهم بعد قضاء سنة دراسية كاملة ، إذ هناك من حافظ على مستواه الأصل وهناك من تراجع عن مستواه مع اكتساب سطحي لمضامين بعض الدروس المقررة دون تحقق للأهداف المسطرة ، مع ضعف واضح في القدرة على الملاحظة والتحليل و المقارنة وإبداء الرأي ، وهي نفس الملاحظات التي تم استنتاجها لدى العينة بعد انهاءهم للسنة الأولى باكوريا وحصولهم على نتائج بين المتوسطة والحسنة ، واتضح من خلال مناقشة مفتوحة مع بعضهم انهم غير قادرين على التعبير واتخاذ مواقف ايجابية من بعض القضايا التي اعتبرناها راهنة مثل الارهاب و مسألة المساواة بين الجنسين ، وقضايا أخرى تتعلق بحقوق الانسان وقضايا البيئة والتحويلات المناخية .. الخ ، فوجدنا ان التلاميذ لا يملكون افكارا يطرحونها ولا لغة يعبرون بها

بل ان بعضهم حاول اقناعنا بأن الارهاب والقتل يكون مشروعا اذا كان الهدف هو حماية الدين والجهاد في سبيله ... الآخرون اعتبروا أنهم لم يتعودوا النقاش المفتوح حول قضايا من هذا النوع بل انهم

مجبرون على نقل الدروس المملة وانجاز الفروض والواجبات حتى خلال العطل ولا يسمح لهم بالمناقشة...وأغلبهم ليس مع المساواة بين الاناة والذكور .

وانطلاقاً من بعض الأهداف المسطرة لبعض المواد الدراسية طرحنا مسألة التنوع الثقافي واحترام ثقافة الآخر ، ودور الأنظمة الديكتاتورية في المآسي والحروب التي عرفتها الشعوب ..فكانت الآراء تعبر عن رفض الآخر انطلاقاً من منظور ديني مغلوط ، ومعظمهم كان مؤيداً لشخصيات ديكتاتورية مثل هتلر ، مواقف هكذا لدى تلامذة حصلوا على الباكلوريا أو على وشك الحصول عليها تبرز ضعف أداء هذه المؤسسات في مجال تحقيق الأهداف المسطرة ضمن منهاج المرحلة الثانوية إذ أن بعض دروس التاريخ المتعلقة بالأنظمة الديكتاتورية في أوروبا تهدف الى جعل التلميذ يعي خطورة ومساوئ النظام الديكتاتوري وما يترتب عنه من نتائج سلبية تحرم الانسان من حقه في العيش بأمن وسلام ، كما تهدف مساعدة التلميذ على اتخاذ مواقف ايجابية تعبر عن تشبعه بروح السلم والممارسة الديمقراطية لكن ما عبر عنه التلاميذ كان عكس ما هو مسطر من أهداف إذ هناك من تحدث بإعجاب عن هتلر وهم معجبون بشخصيته ، هذا بالنسبة للتاريخ ونفس الشيء بالنسبة للفلسفة ومواد أخرى وهو أمر يطرح العديد من الأسئلة . أما من حيث السلوك المدني فان جولة ببعض أحياء الدار البيضاء حيث تكثر المؤسسات الخاصة تجعلك تلاحظ مظاهر التجمهر وسط الشارع العام ورمي الزبال (أكياس بلاستيكية ، علب ..أوراق) دون مراعاة للمارة ولا لنظافة الفضاء العمومي .

وإذا ، فلا وجود للتربية على القيم الانسانية النبيلة ، التي تعد من بين أهداف التربية والتعليم الأساسية ، بل هناك آراء مشحونة بالكراهية والعنف وعدم احترام الآخر وعدم الاعتراف بالتنوع الثقافي ..لاوجود لأي تأثير في السلوك العام للتلاميذ ولا في تكوينهم الثقافي ، ولا في قدرتهم على اعمال العقل وإبداء الرأي السليم ..لا نلوم التلاميذ ولا نحملهم أية مسؤولية ..انها مسؤولية المدرسة الخاصة التي تدعي تقديم تعليم جيد . فما المقصود بجودة التعليم بالمؤسسات الخاصة ؟

لقد تمت الإشارة الى أن هذه المؤسسات اصبحت تعتمد مظاهر شكلية تتمثل في نوعية البنايات ، بل وهناك من بالغ في استعمال الصباغة وطلاء الواجهات بألوان وألواح اشهارية خارجة عن المؤلف،بدافع التميز و جلب اللانتباه معتبرين ذلك مظهراً من مظاهر الجودة ..ومن جانب آخر فالكل يعلم ان المؤسسات التعليمية الخاصة لا تتوفر على مدرسين قارين بل تعتمد أساساً على مدرسات ومدرسي التعليم العمومي وهي لا توفر لهم أي تكوين اضافي أو مستمر أو أي تاطير أو مراقبة تربوية ، رغم الشكايات التي يتوصل بها صاحب المؤسسة عن تصرفات بعضهم وضعف مستواهم ، فهؤلاء المدرسون يعملون بنفس التكوين ونفس المؤهلات التي يعملون بها في مؤسساتهم الأصلية مع بعض الاضافات المتمثلة في الانضباط في الحضور الدائم والجدية في استكمال دروس المقررات ، ويعد الانضباط عنصراً مشتركاً يخضع له التلاميذ أيضاً حيث يتعرض للطرد أو العقاب كل من حاول ابداء رأي مخالف لما تفرضه المؤسسة من نظام للضبط ، وقد حكى لي أحد الاباء عن معاناة ابنه في احدى المؤسسات الخاصة بعد ان تقدم مع بعض زملائه الى مدير المؤسسة يشتكون له من ضعف استفادتهم من احدى المدرسات فتم توقيف التلاميذ لمدة اسبوع وحين اتصل الأب للاستفسار حول الموضوع وطالب المدير بتفهم التلاميذ ومراعاة الجوانب التربوية لما قاموا به دون القسوة عليهم ،اجابه صاحب المدرسة قائلاً:(بان مدرسته ليست مسئولة عن التربية ، فالتربية من اختصاص الأسرة اما مؤسستنا فهي مفتوحة لمن يريد ان يقرأ من أجل النجاح في الامتحان دون مناقشة) فلا مجال عند هؤلاء للمناقشة او الاحتجاج او حتى تكوين جمعيات الآباء كما هو الشأن في القطاع العمومي ومؤسسات اجنبية ، وبذلك

فإن الجودة التي يتحدثون عنها تختزل في الانضباط التام للتلاميذ دون مناقشة مما يؤثر سلبا في تكوين الشخصية، ثم اعماد شكليات للتواصل مع الاباء تقتصر على مراقبة الغياب والمطالبة بتبويره ، مع بعض الاجتماعات الشكلية مع اولياء التلاميذ ..وأحيانا تنظيم أنشطة مؤدى عنها مثل بعض الرحلات وبثمن خيالي .

أما العنصر الأساس والقوي في منظور اصحاب التعليم الخاص فيتمثل اساسا في اثقال التلاميذ بالواجبات والفروض المنزلية المتنوعة وفي جميع المواد بما في ذلك تحضير الدروس ،حيث تصبح أهم أنشطة التلاميذ المدرسية تتم خارج المدرسة ، والعقاب لكل من لم يمثل لذلك ، مما يطرح السؤال عما يقوم به التلاميذ داخل الفصل ؟، لنجد جوابا عبر عنه احد التلاميذ قائلا: انها دورة معروفة :تتم مراقبة ما انجزناه في المنزل، ثم تملى علينا الدروس وأحيانا تراقب الدفاتر، لنمر الى فروض المراقبة المستمرة وهي فروض دائمة ..وإذا كانت هناك من طرق في التدريس فإنها تقوم على اسلوب الشحن دون مراعاة لتكوين شخصية التلميذ لتصبح هذه المؤسسات مختصة في اعداد التلاميذ لاجتياز الامتحانات قصد الحصول على نسبة من الناجحين كتعبير عن اهمية المؤسسة وجودة خدماتها ، فالجودة هنا إذا تختزل في اسلوب التدريس القائم على التلقين والشحن من خلال دروس مملأة أو مطبوعة ، واجبات منزلية ، وفروض دائمة ..مع تضخيم مهول لصعوبة الامتحانات الإشهادية ..والنتيجة المقلقة التي تترتب عن هذه الدورة من العمليات التي تقوم على شحن التلاميذ هي اللجوء الى الدروس الخصوصية أو الساعات الخصوصية ،فمعظم المؤسسات الخاصة يلجأ تلامذتها الى الدروس الخصوصية ،سواء التي تنظمها المؤسسة نفسها أو التي تتم داخل البيوت ..دروس تستمر حتى ساعات متأخرة من الليل وهي دروس مؤدى عنها، مما يضيف أعباء مالية أخرى الى الآباء ويساهم في ارهاق التلاميذ وتعويدهم على عدم الاعتماد على النفس ،اذ غالبا ما تخصص هذه الدروس الاضافية الى مساعدة التلاميذ على انجاز تلك الواجبات المنزلية التي يصعب انجازها على التلاميذ وفي ظروف قياسية طيلة الأسبوع الدراسي ..والأخطر ان تلك الدروس تستمر حتى خلال أيام العطل مما لايسمح للتلاميذ بالتمتع بالراحة المطلوبة ،كما لايسمح لهم بالمطالعة والقراءة الحرة ،أو ممارسة بعض الهوايات ..وهو ما يشكل ضغطا كبيرا على نفسية التلميذ يتعدى إمكاناته الصحية والنفسية ويساهم في طمس قدراته مواهبه ...إن جل التلاميذ الذين تم الاتصال بهم لم يسبق لهم قراءة أي كتاب خارج بعض الفقرات المقررة ، كما أنهم لايعرفون أحدا من الكتاب

ولم يعرفوا اية مشاركة في أنشطة ثقافية أو ترفيهية أو تربوية تتعلق بالبيئة أو حقوق الانسان والسلوك المدني داخل المؤسسة ..الجودة اذا يتم اختزالها في الاعداد المركز للامتحانات (الضوابط) مما يمس بشخصية التلميذ ويؤثر في مساره الدراسي ومتابعته للتعليم العالي ..قد يقول قائل بأن المهم هو النجاح في الامتحانات ،فنقول ان النجاح بهذا الشكل لايعني النجاح في الحياة ..والدليل على ذلك ما وصل اليه مجتمعنا من تراجع للعقل والإبداع والإنتاج الثقافي ..أن معظم الاطر التي تزخر بها الساحة الوطنية اليوم هم نتاج للمدرسة العمومية ..مبدعون في مجالات ثقافية وعلمية وفنية ورياضية وإعلامية ..لقد اعطتنا المدرسة العمومية اطرا تشتغل داخل المغرب وخارجه ..وأعطينا قادة في مجالات مختلفة ..وما تعرفه مدرستنا العمومية اليوم من تراجع ما هو إلا نتاج لتراكمات من السياسات الممنهجة. التي استهدفت افراغ التعليم العمومي من محتواه ،وإبعاد المدرسة العمومية عن القيام بدورها الطلائعي في التربية والتكوين والرقي بالمجتمع وأفراده ..الا ان هذا لايعني ان التعليم الخصوصي اصبح أو سيصبح

بديلا عن التعليم العمومي لأن المسألة لا تتعلق ببضاعة للمتاجرة والريح ولكن تتعلق بمسؤولية مصيرية للدولة وحق أساسي من حقوق الانسان لضمان مستقبله وباقي حقوقه ..

فلنحمل راية المصالحة مع تعليمنا العمومي ، ولنعمل على حماية مدرستنا العمومية والرقى بجودة خدماتها والرفع من قدرتها التنافسية ، وتخليق أجوائها وتحسين تديبرها ..فهي أساس بناء مستقبل أجيالنا ونهضة مجتمعنا ورقيه ، وهي أساس الحفاظ على كرامة المواطنين والمواطنين في جو من الانصاف والمساواة ، وهي معيار حماية حقوقهم الأساسية وعلى رأسها الحق في التعليم

أحمد سهوات رئيس الائتلاف المغربي للتعليم للجميع